



كلمة السيد الوكيل العام للملك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و بعد،

لعل أهم الانعكاسات الإيجابية للتطور التكنولوجي المتزايد الذي عرفته وسائل الاتصال أن برزت إلى الوجود جملة من الخدمات عن بعد، يستفيد منها مرتادو الشبكة العنكبوتية على النحو الذي أصبح معه الحديث عن الإدارة الالكترونية، والمحكمة الالكترونية وغيرها من المصطلحات، أمرا عاديا تمليه الرغبة في الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.

وفي هذا السياق انخرطت وزارة العدل والحريات على وجه الخصوص منذ أمد غير قريب في مسلسل التحديث المعلوماتي للهيكل الإداري، وتطوير أساليب إدارة المحاكم وعصرنة أدواتها في إطار استراتيجية محكمة تروم جعل مرفق العدالة أكثر نجاعة وشفافية، وقربا من المواطنين.

وبدورها تقدم النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء مجموعة من الخدمات عن طريق الحواسيب المرتبطة بمختلف الشعب، والتي تتوفر على قاعدة بيانات تمت معالجتها معلوماتيا في إطار برامج تمكن المتقاضي والباحث من تتبع الشكايات، والملفات، والإجراءات المتخذة ومعرفة مآلاتها، وغيرها من المعلومات القضائية التي يمكن الحصول عليها عن بعد بكل يسر وسهولة. كما تمكن الوافدين على المحكمة من الحصول على المعلومة المطلوبة بفضل الحواسيب التفاعلية الموضوعة بمدخل المحكمة.

وحتى يتم نقل الخدمات المقدمة إلكترونيا إلى الواقع الافتراضي كان لا بد من تدشين العمل بالموقع الالكتروني لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء على شبكة الانترنت تكريسا للرغبة في التواصل وتحديث وسائل العمل وتسهيل الوصول إلى المعلومة وجعلها في متناول المتقاضي والباحث بكل يسر وسهولة وسرعة ودقة طيلة أيام الأسبوع.

ويجدد بنا الاعتراف أنه ما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق لولا تكاتف وتضافر جهود الإدارة المركزية التي سخرت الإمكانيات المادية والبشرية على المستويين المركزي والمحلي، وحرصت على تكوين الأطر وتأهيلها عبر مديرية التعاون والدراسات والتحديث التي وفرت البرامج وسهرت على تأهيل الأطر التقنية، وموظفي المحكمة بكتابة النيابة العامة وكتابة الضبط الذين بدلوا جهودا جبارة لإخراج هذه البوابة الإلكترونية إلى حيز الوجود، دون أن تفوتنا الفرصة للإشادة والتنبؤ به بكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا الإنجاز.

يبقى هدفنا هو تقديم خدمة جيدة للمواطن، من خلال الرفع من مردودية أداء النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء ونجاحته لبناء صرح قضاء قوي، مستقل نزيه وفعال يكون في مستوى طموحات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أكد في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية يوم 29 يناير 2003 عزمه على تسريع وثيرة الإصلاح وتحديث القضاء وتحليقه وتأهيله، وجعله في خدمة المواطن، وهو الخطاب الذي يعتبر المرجعية العامة للإصلاح، إضافة إلى الخطاب الذي خصه نصره الله بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب للإعلان عن انطلاق مبادرة الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة تغزينا لأوراخ التحديث المؤسسي والتنموي التي يقودها جلالتة، فضلا عن ما ورد في الخطاب السامي لجلالته بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 2016/10/14 من تأكيد على أهمية جعل الإدارة في خدمة المواطن.

وإذا كان أملنا وطيد في الرقي بهذا الموقع إلى ما نصبو إليه جميعا فإننا نعول على إسهامات واقتراحات أسرة العدالة لإغناء محتواه وتقويم ما قد يعتريه من نقصان، حتى يظل مواكبا للتطورات المتلاحقة التي تعرفها منظومة العدالة في بلادنا تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة والمهابة نصره الله وأيده.

قال تعالى: "وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية 105

الوكيل العام للملك
الحسن مطار